

دراسة تحليلية للعلاقة بين استخدام نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في إطار مقررات بازل III –

بالتطبيق على البنوك المصرية

د/ ماجدة عزت حسين*

ملخص الدراسة:

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في فحص العلاقة بين تبنى البنوك المصرية لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتطبيق مقررات بازل III والحد من مخاطر الائتمان وجعلها عند المستوى المقبول مما ينعكس على تحسين الأداء واستقرار القطاع المصرفي. من اجل تحقيق هدف البحث تم التعرف على ماهية وخصائص النظام وماهية المخاطر الائتمانية وطرق قياسها في اطار مقررات بازل ثم صياغة مجموعة من الفروض اشتقت من الدراسات السابقة واختبارها من خلال اعداد قائمة استقصاء وزعت على المستويات العليا في قسمي الائتمان ونظم المعلومات في البنوك المصرية واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار فروض البحث التي تتناول تأثير تبنى البنوك المصرية لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتطبيق مقررات بازل III والحد من مخاطر الائتمان. وتشير النتائج إلى ان تبنى البنوك المصرية لهذا النظام يساعد على التطبيق السهل لمقررات بازل III وجعل مخاطر الائتمان عند المستوى المقبول مما ينعكس في النهاية الى تحسين الأداء في البنوك المصرية وجعلها تحقق ميزة تنافسية. كما أوضحت النتائج ان نجاح نظام المعلومات في تحقيق أهدافه لا يتحقق الا بالدعم الكامل من قبل الإدارة العليا، وتوصى الباحثة بضرورة حث الهيئات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي للبنوك المصرية بتطبيق هذا النظام

الكلمات المفتاحية:

نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع -مخاطر الائتمان -البنوك المصرية –

بازل III

* مدرس بكلية التجارة – جامعة بنى سويف

E-Mail : Dr.magda2010@yahoo.com

تاريخ تقديم البحث : ٢٠١٤/١٠/١٥

تاريخ نشر البحث : ٢٠١٤/١١/١٧

**An analytical study of the relationship between the use
of accounting information system in an ERP
environment and reducing credit risk in commercial
banks under Basel III
(Application to the Egyptian banks)**

Abstract:

The main objective of the research investigate the direct effects of the relationship between the adoption of Egyptian banks for accounting information system in an ERP environment and the application of Basel III and the reduction of credit risk and make it at an acceptable level, which is reflected on improving the performance and stability of the banking sector. In order to achieve the goal of the study, was to identify the nature and characteristics of the system and what credit risks and methods of measurement in the context of decisions of the Basel and then formulate a set of hypotheses derived from previous studies and tested through the preparation of a list survey was distributed to the upper levels in sections of credit information systems in Egyptian banks and used a range of statistical methods to test the hypotheses that address the impact of the adoption of Egyptian banks to accounting information system technology support project resources and the application of decisions of the Basel III and the reduction of credit risk, The results indicate that the adoption of Egyptian banks of this system helps the application easy to Basel III and make the credit risk at an acceptable level, which is reflected in the end to improve performance in Egyptian banks and make them achieve a competitive advantage. As the results showed that the success of the information system in achieving its objectives can not be achieved unless the full support of .top management. The researcher recommends the need to urge regulators, led by the Central Bank of Egyptian banks applying this system

Keywords:

Accounting information system in an ERP environment. credit risk. Egyptian banks. Basel III

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من اهم القطاعات الاقتصادية الاكثر تأثراً بالتطورات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في العالم بأثره وقد شهد القطاع المصرفي العديد من التطورات خلال الفترة الماضية تمثلت في التطورات التكنولوجية واستحداث العديد من الادوات الجديدة وعلى الرغم من تلك التطورات الا انه حدث العديد من الازمات المالية لهذا القطاع في الفترة الاخيرة سواء في الدول النامية او المتقدمة أدت الى افلاس العديد من البنوك الكبرى في امريكا وانجلترا وارجع العديد من الخبراء ذلك الى تزايد المخاطر المصرفية وعدم الرقابة عليها واهمها مخاطر الائتمان ومن هنا اهتمت لجان بازل III بتعديل معيار كفاية راس المال المنصوص عليه في الاتفاقيات الاولى والثانية بهدف تدعيم البنوك واكسابها صلابة وجعلها قادرة على مواجهه التحديات والمساهمة في عملية النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمارات ،حيث هدفت مقررات بازل III الى ضمان توافر راس المال كاف لدى البنوك يمكنها من مواجهة الاضرار في ظل اقتصاد ضعيف .ومع صدور تلك الاصدارات المتتالية لمقررات بازل اهتمت البنوك بضرورة الالتزام بهذه المقررات من اجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي وسعت البنوك الى تطوير نظم المعلومات المحاسبية لديها لكي تتمكن من توفير المعلومات التي تمكنها من التطبيق الجيد لهذه المقررات ومن هنا كان نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP من اهم الانظمة المتطورة للمعلومات التي ظهرت في الفترة الاخيرة حيث يوفر هذا النظام كافة المعلومات المالية وغير المالية اللازمة لاتخاذ كافة القرارات الادارية التي تساعد على تحسين الاداء في البنوك من خلال الحد من المخاطر المصرفية وعلى الاخص المخاطر الائتمانية فالحد من المخاطر المصرفية وجعلها عند الحد الادنى المقبول لا يتسنى تحقيقه الا من خلال نظام معلومات محاسبي ذات تكنولوجيا عالية يوفر المعلومات ذات الخصائص التقليدية والحديثة مثل المعلومات غير المالية ومن ثم يجعل البنوك قادرة على تطبيق مقررات بازل III بدون صعوبات مما ينعكس في النهاية على الاستقرار المالي للبنوك وتحقيق ميزة تنافسية

من ثم فان مشكلة البحث تتلخص في الاجابة على التساؤل الاتي

هل استخدام البنوك المصرفية لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يقود الى الحد من مخاطر الائتمان وسهولة تطبيق مقررات بازل III مما ينعكس على تحسين الأداء

أهمية البحث:

يتطلب التطبيق الجيد لمقررات بازل III زيادة رأس مال البنوك ونسب سيولة معينة ولذا يجب توافر نظام معلومات محاسبي يوفر كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بكافة أمور البنك التي تساعد على تحديد مقدار رأس المال ونسب السيولة المطلوبة وكذلك بتطلب الأمر النظر الى السياسات الائتمانية التي تمنحها البنوك ويمثل ذلك مشكلة كبرى للبنوك وخصوصا في الدول النامية مثل مصر حيث يمثل الائتمان الحكومي نسبة كبيرة من أجمالي الائتمان الممنوح ويظهر ذلك بشكل اكبر في بنوك القطاع العام التي تعتبر المانح الرئيسي للائتمان الحكومي من خلال استعراض نشرات البنك المركزي خلال السنوات الثلاث الماضية يتضح ما يلي من خلال الجدول التالي

جدول رقم ١

بيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١
الائتمان الحكومي	%٤٢	%٤٩	%٥٣.٩
الائتمان العائلي	%١٢	%١١	%١٠.٥
ائتمان القطاع الاعمال العام	%٣.٩	%٣.٧	%٣.٨

(جدول من اعداد الباحثة بناء على تقارير البنك المركزي المصري)

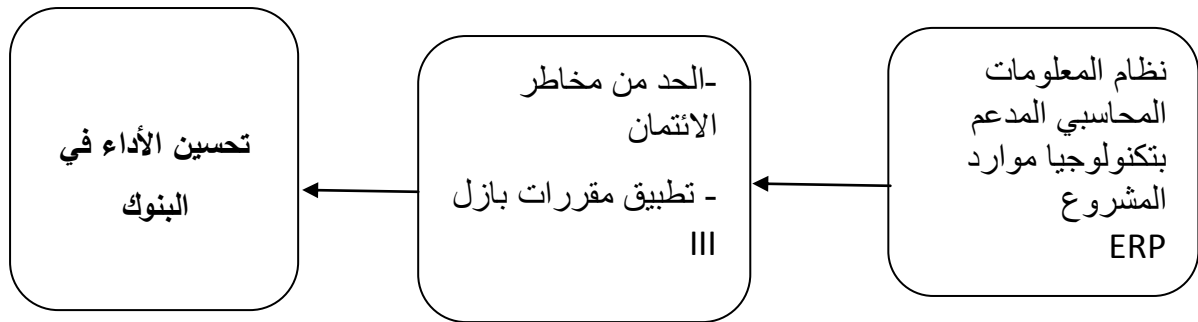
ومن الجدول يتضح ان نسبة الائتمان الحكومي في تزايد مستمر من عام لآخر وتشير التطورات السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر الى امكانية استمرار تزايد هذه النسبة ويؤدي زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الحكومي مقارنة بالقطاع العائلي الى انخفاض كفاية رأس المال في مواجهة مخاطر الائتمان مما قد يؤدي الى صعوبات تواجهها البنوك المصرية للالتزام بمقررات بازل III ولكن طول المدة الممنوحة لتطبيق الاتفاقية حتى عام ٢٠١٩ يمكن البنوك المصرية من البدء في تطوير امكانياتها مما يتلاءم مع الالتزام بهذه المقررات التي تعتبر حائط الصد لأي صدمات قد تتعرض لها البنوك مستقبلا ويتبنى هذا البحث ضروري قيام البنوك المصرية بتطوير أنظمة المعلومات المحاسبية لديها **وتبنى** النظام المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع الذي يمكن البنوك من توفير كافة المعلومات المالية وغير المالية عن العملاء في اقل وقت من خلال التطبيق الصارم لسياسة أعرف عميلك ومن هنا تأتي أهمية البحث في التعرف

على ماهية نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع واثره على كفاءة الاداء في البنوك المصرية من خلال تطبيق مقررات بازل III وبالتالي الحد من مخاطر الائتمان

هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP والحد من مخاطر الائتمان في البنوك المصرية من خلال تطبيق مقررات بازل III، واثر ذلك على تحسين الأداء في البنوك

نموذج البحث



فروض البحث:

الفرض الاول

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وإمكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية

الفرض الثاني

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك المصرية

الفرض الثالث

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل III والاستقرار المالي في البنوك المصرية

الفرض الرابع

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الناجح لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والدعم الكافي من الإدارة العليا

خطة البحث:

لتحقيق هدف البحث ترى الباحثة تقسيمه الى العناصر التالية

١- مخاطر الائتمان في ضوء مقررات بازل

١/١ ادارة مخاطر الائتمان في ضوء مقررات بازل

٢/١ طرق قياس مخاطر الائتمان وفقا لمقررات بازل

٢- نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP

١/٢ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP

٢/٢ خصائص نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

٣/٢ مقومات تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

٣-الدراسات السابقة

٤-الدراسة الميدانية واختبار الفروض

٥-النتائج والتوصيات

٦-مجالات حديثة مقترحة

١- مخاطر الائتمان في ضوء مقررات بازل

تتشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنوك الى تقديم خدمات القروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة في الدولة مع عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها المتمثلة في قيمة تلك القروض وفوائدها او بسبب عدم قدرة المقرض على السداد او لظروف طارئة اقتصادية وسياسية تشهدها البلاد، ولذا فان المخاطر الائتمانية تتمثل بشكل أساسي في مقدار الخسائر التي يمكن ان يتحملها البنك بسبب عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك

ويرى البعض (عبد اللطيف ٢٠١٠) ان مخاطر الائتمان توصف بانها احتمال عدم مقدرة العميل المقترض على سداد القرض وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان وينتج عن ذلك مخاطر للبنك وتشمل تلك المخاطر بنود داخل قائمة المركز المالي مثل القروض والسندات وبنود خارج المركز المالي مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ولذا تعتبر مخاطر الائتمان من اهم انواع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها البنوك ولذا لابد من تحديد وقياس لكل المخاطر بشكل دقيق اعتمادا على المعلومات الدقيقة التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي بالبنوك وتتعدد انواع مخاطر الائتمان وان كان أكثر تصنيفا لكل المخاطر طبقا لمصادرها كالآتي (الزبيدي ٢٠٠٨، وهندي ٢٠٠٦)

أ-مخاطر العميل وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ومركز المالي

ب-مخاطر الظروف العامة وترتبط بشكل أساسي بالظروف الاقتصادية والتطورات السياسية التي تمر بها البلاد

ج-مخاطر القطاع الاقتصادي لصناعة العميل حيث ان لكل قطاع اقتصادي المخاطر المرتبطة به

د-مخاطر مرتبطة بالبنك وترتبط بمدى كفاءة ادارة الائتمان في متابعة الائتمان المقدم للعميل

وتنشأ معظم تلك المخاطر بسبب ضعف عملية التنويع في المحافظ الائتمانية وإجراءات عملية منح الائتمان والتي من اهم اسبابها عدم كفاءة انظمة المعلومات المحاسبية المطبقة بالبنوك

١/١ ادارة مخاطر الائتمان في ضوء مقررات بازل

من المعروف ان هناك علاقة طردية بين المخاطر وربحية البنك فكلما كان البنك قادرا على تحمل درجة عالية من المخاطر كلما حقق البنك ارباح عالية ففي العادة تعمل معظم البنوك في وجود درجة من المخاطرة فبدون تلك المخاطرة تقل الارباح وقد تتعذر ولذا فمن المهم ان يكون هناك اشراف ورقابة على المخاطر بواسطة ادارة فعالة وكف من اجل تعظيم الارباح وتقليل المخاطرة في ظل قيود راس المال ويقصد بإدارة المخاطر كافة الاجراءات التي تقوم بها تلك الادارة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر وإبقائها في حدودها الدنيا وعرفت لجنة التنظيم المصرفي (FSR.99) بانها ضرورة تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان مع المحافظة على مستويات كفاية راس المال حتى يمكن تغطية الخسائر المحتملة الناتجة عن تلك المخاطر في ضوء مقررات بازل ، وتشير مقررات بازل ٢ (Basel committee 2000) الى ان الممارسات السليمة لإدارة مخاطر الائتمان تتناول الارباع مجالات التالية :

أ- إنشاء بيئة مناسبة لإدارة مخاطر الائتمان من خلال استراتيجية متكاملة من عدة مبادئ أهمها اعطاء مجلس الادارة المسؤولية الكاملة عن وضع ادارة مخاطر الائتمان بشكل يعكس قدرة البنك على تحمل تلك المخاطر وحجم الارباح التي يمكن تخفيضها

ب- العمل في ظل عملية منح ائتمان سليمة من خلال عدة مبادئ أهمها ضرورة العمل في ظل معايير معرفة جيدا وواضحة فيما يتعلق بالمعلومات عن عملاء الائتمان ووضع حدود الائتمان وان تكون القواعد الاستثنائية في اضييق الحدود وان تكون هناك مراقبة بشكل جيد

ج- المحافظة على عملية ادارة وقياس ومراقبة ائتمان سليمة من خلال عدة مبادئ أهمها ضرورة وجود نظام مراقبة الائتمان واتباع اجراءات رقابية داخلية صارمة من خلال تطوير نظم المعلومات الحالية بما يسمح للإدارة بقياس مخاطر الائتمان المتلازمة مع الانشطة داخل وخارج المركز المالي

د- التحقق من كفاية الرقابة على مخاطر الائتمان من خلال عدة مبادئ أهمها ارسال نظام تقييم مستقل ومستمر لعمليات ادارة الائتمان وتعيين مسئول لإدارة كل نوع من انواع المخاطر وتقديم نتائج المراجعات مباشرة الى مجلس الادارة من خلال قسم المراجعة المستقلة في البنوك

وقد جاءت بازل III بمجموعة من التدابير والاصلاحات لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي بهدف تحسين قدرة القطاع على استيعاب الصدمات والازمات الناتجة عن الضغوط المالية والاقتصادية وتحسين ادارة المخاطر وحوكمة المصارف من خلال زيادة معدل كفاية رأس المالية لتغطية أي مخاطر محتملة حتى يحافظ البنك على استقراره ويصمد في مواجهة أي ازمات مستقبلية (Went,2010)

٢/١ طرق قياس مخاطر الائتمان طبقا لمقررات بازل

ان الهدف الأساسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تحديد قيمة الخسائر المتوقعة من كافة انواع المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث يتم تحديد قيمة الخسائر المتوقعة بناء على طرق ونماذج رياضية تعتمد في الاساس على حجم المصرف وتعقد عملياته ويساعد قياس المخاطر على (الخطيب ٢٠٠٤)

- تكوين رؤية مستقبلية واضحة يتم بناء عليها تحديد خطة العمل بالبنك
- تقدير درجة تنافسية البنك من خلال التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية التي تؤثر على الربحية
- تقدير المخاطر والتحوط لها مما لا يؤثر على ربحية البنك
- اتخاذ قرار تسعير الخدمات المصرفية

وقد حددت مقررات بازل كيفية قيام البنوك بتقييم وقياس المخاطر المصرفية طبقا لأسلوبين أساسيين وهما (Bassel,2000)

أ- الطريقة المعيارية

ب- اساليب التقييم الداخلي

أ- الطريقة المعيارية

وتقوم على اساس اعطاء أوازن مخاطرة لأصول البنك اعتمادا على التصنيف التي تمنحه مؤسسات التقييم الدولية للمصارف بشأن القدرة الائتمانية لهذه الدولة او المؤسسة وتعتبر هذه الطريقة من ابسط الطرق التي تناسب كافة البنوك ذات الامكانيات البسيطة وتستخدمها البنوك في مصر

ب- اساليب التقييم الداخلي

في ظل هذه الاساليب يقوم البنك بتقدير المخاطر المرتبطة بعملياته بنفسه بناء على ترخيص وتقويض من السلطات الإشرافية (عز الدين، محمد دواد ٢٠١٠)

- احتمال حدوث عجز في السداد للعميل ومقدار الخسارة التي يتحملها البنك في حالة حدوث ذلك العجز
- حجم الخسائر الكلية التي يتعرض لها البنك
- أجل الائتمان ودرجة التركيز في المحفظة المالية

وتعتمد اساليب التقييم الداخلي على نموذجين (عز الدين، محمد دواد ٢٠١٠) وهما نموذج التصنيف الداخلي ونموذج التصنيف الداخلي المتطور

ويعتمد استخدام البنك لأي منهما على درجة التكنولوجيا المستخدمة في أنظمة المعلومات في البنك ومدى توافر المهارات البشرية المستخدمة لتلك التكنولوجيا، ويختلف التصنيف الداخلي عن التصنيف المتطور في اعتماد المدخل المتطور على قاعدة بيانات كبيرة لمخاطر البنك خلال فترة زمنية لا يتسنى توافرها الا في ظل اعتماد البنك على نظام معلومات متقدم تكنولوجيا

٢ - نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP

يعد نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي لتوفير المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الادارية لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب ،حيث يعد نظام المعلومات المحاسبي اداة الادارة للرقابة ولذا تعطى البنوك اهمية قصوى لتطوير أنظمة المعلومات بها وازافة التكنولوجيا الجديدة لمواجهة

الاحتياجات المتزايدة من نوعية المعلومات في الوقت الحاضر (WANG, E. (2003) وقد ساعدت التكنولوجيا الحديثة والبرامج الخاصة بالكمبيوتر على امكانية التطوير المستمر لأنظمة المعلومات بالبنوك والشركات من اجل تقديم خدماتها بشكل افضل وادخار الوقت والجهد لإنجاز المعاملات بشكل جيد ودقيق مما ينعكس في النهاية على تحسين الاداء

وبناء على ذلك سوف تناول الباحثة النقاط التالية

١/٢ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

٢/٢ خصائص نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

٣/٢ مقومات نجاح تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع في البنوك

١/٢ مفهوم نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع من الانظمة المتطورة للمعلومات التي تتناسب مع التطورات التي حدثت في نوعية المعلومات اللازمة لا تحاذ القرارات في الوقت الحالي ،وقد ظهر هذا المصطلح في بداية التسعينات الا ان استخدامه لم ينتشر بشكل كبير حتى هذا الوقت حيث يقتصر استخدامه على عدد ليس بالكثير من الشركات والبنوك وقد قام العديد من الباحثين بتعريف نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع حيث يرى (Kavanagh,2001) بانه نظام متكامل للمعلومات يضم قاعدة بيانات عن كافة أنشطة المنشأة ويركز بشكل مباشر على الاستفادة من تكنولوجيا الحاسب في بناء تلك القاعدة من اجل توفير معلومات فعلية ودقيقة في الوقت المناسب ويتفق كلا من (Daoud&Triki,2013) ان نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع عبارة عن مجموعة معقدة من تطبيقات الكمبيوتر صممت من اجل تكامل العمليات والوظائف الخاصة بمنشأة ما في قاعدة بيانات واحدة مما يجعل المعلومات اكثر ثراء وملائمة لاتخاذ القرارات و يرى كلا من (Huang&Palvia.2001) ان النظام استراتيجية جديدة لتلبية احتياجات المنشأة من المعلومات في ظل التطور التكنولوجي السريع من اجل المحافظة على قدرتها التنافسية في السوق وينظر كلا من (Markus.et.,al.,2000) الى النظام باعتباره نظام متكامل للمعلومات يعمل على تقليل الوقت والجهد من خلال الحد من البيانات والمعلومات المتكررة ويساعد على تنظيم وتيسير عمليات المنشأة من خلال التكنولوجيا التي يتبناها ويعرفه (Chapman&Kihn,2009 and Dillard&Yuthas 2006) بانه نظام متكامل للمعلومات عن المنشأة وتساعد التكنولوجيا المستخدمة في تطبيقات النظام على تكامل الأنشطة المحاسبية للمنشأة واختصارها وتسهيل عمليات التسجيل والتبويب والمعالجة مع التركيز على عمليات التحليل والتفسير مما يدعم عمليه اتخاذ القرار

وأخيرا يريا (Xu&Yeh,2009) ان النظام خليط من التكنولوجيا الحديثة مع الممارسات السليمة للمنشأة التي تجعل المنشأة قادرة على تحقيق اهدافها وخلق مزيه تنافسية للمنشأة

ومن خلال المفاهيم السابقة يمكن القول ان نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع في البنوك ما هو الا نظام متكامل للمعلومات يعمل على الاحتفاظ بكافة المعلومات المتعلقة بالعملاء في قاعدة بيانات واحدة مما يتلاءم مع تحسين الاداء في البنوك من خلال تخفيض الوقت والتكلفة اللازمة لأداء الخدمة للعملاء و ينعكس ذلك في النهاية على تخفيض وقت اداء الخدمة وتخفيض اسعار الخدمات البنكية مما يحقق ميزة تنافسية للبنك وزيادة معدلات الاداء.

٢/٢ خصائص نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ERP

من استقراء الادب المحاسبي يرى (Chenhall.2003) ان من اهم الخصائص التي تميز النظام ثراء المعلومات المتولدة عنه من حيث الكمية ودرجة التحديث والدقة فهذا النظام يقدم بجانب المعلومات التاريخية معلومات تنبؤية تقابل احتياجات المحاسب الإداري والمالي على حد سواء ويرى (Chenhall&Morris,1986,Maranjo.2004) ان خصائص النظام الجيد للمعلومات تشتق من توافر الخصائص الجيدة للمعلومات المتولدة عن تلك النظام مثل الدقة والملائمة والتوقيت المناسب ،ويلخص كلا من (Daoud&Treki,2013) خصائص نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع بانه نظام يتسم بتكامل المعلومات المالية وغير المالية كما يتسم النظام بجودة التكنولوجيا المستخدمة والممارسات المحاسبية الجيدة

وبناء على الخصائص التي ساقها الادب المحاسبي يمكن القول ان اهم الخصائص التي يتميز بها نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يمكن تلخيصها في النقاط التالية

- خاصية التكامل وذلك من خلال دمج جميع البيانات الخاصة بالمنشأة في قاعدة بيانات واحدة. مما ينتج عنه تقليل التكاليف وتلبية الاحتياجات من المعلومات في الوقت المناسب لاتخاذ القرارات (عصيمي ٢٠١١). كما تساعد تلك الخاصية على تطوير السياسات المحاسبية المستخدمة حيث يقود استخدام المنشأة للنظام الى تبنى اساليب محاسبية متطورة مثل نظام محاسبة تكاليف النشاط، بطاقات الاداء المتوازن، تحليلات متقدمة للنسب المالية واعداد الموازنات (Galani,el al.2010)
- جودة المعلومات المتولدة عن النظام، حيث تتميز المعلومات المتولدة عن تبنى نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا المعلومات بالجودة العالية لتوافر الخصائص التقليدية للجودة ممثلة في الملائمة والتوقيت المناسب والدقة والقابلية للتحقق والقابلية للمقارنة بالإضافة الى الخصائص غير التقليدية ممثلة

في المعلومات غير المالية ذات القدرة على التنبؤ مما يساعد على جودة القرار المتخذ (Guvence,2005)

- مرونة النظام وتعتبر من الخصائص المميزة لهذا النظام وذلك لمقابلة أي تطورات تكنولوجية حديثة وتعتبر من الخصائص الهامة لهذا النظام المعتمد اساسا على تكنولوجيا المعلومات التي تتطور بشكل سريع

٣/٢ مقومات نجاح تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع في البنوك

من استقراء الدراسات في هذا المجال اوضح العديد من الباحثين المقومات اللازمة لنجاح تطبيق نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا المعلومات يمكن تلخيصها في النقاط التالية Isnail, 2009 (Infinedo,2008, ، and.Wang.et.al,2008)

- دعم الادارة العليا الكامل لتبنى وتطبيق النظام ويتمثل هذا الدعم في توفير كافة الموارد المادية اللازمة لهذا النظام وتحفيز العاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة
- ملائمة وتوافق النظام مع متطلبات البنوك من المعلومات في ظل مقررات لجنة بازل
- ضرورة توافر الكفاءات البشرية المدربة لإدارة هذا النظام بكفاءة ويتمثل ذلك في التدريب المستمر لهؤلاء العاملين على كافة التطورات والتكنولوجيا الحديثة
- توافر البنية التحتية التكنولوجية التي تسمح بتشغيل النظام بكافة امكانياته والاستفادة من جميع البرمجيات المتوفرة به
- القدرة والرغبة في اعادة هندسة عمليات البنوك لكي تتلاءم مع تكنولوجيا النظام من خلال خطط التخطيط الاستراتيجي
- التأكد من قيام الشركات الموردة والمصنعة للنظام من توفير الصيانة اللازمة والمستمرة للمحافظة على كفاءة النظام وكذلك توفير التدريب اللازم لمستخدمي النظام
- ضمان وجود توافق بين النظام واي انظمة اخرى موجودة بالبنوك لتجنب أي اخطاء في البيانات

٣- عرض وتحليل الدراسات السابقة

في هذا القسم سوف يتم تناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث من زوايا مختلفة وذلك بهدف تقييم وتحليل تلك الدراسات والاستفادة منها في تحقيق هدف البحث ويمكن تلخيص هذه الدراسات زمنيا طبقا لترتيب حدوثها في الجدول التالي

الدراسة	الهدف منها	النتائج التي توصلت اليها
١-دراسة المليجي (٢٠٠٢)	هدفت الدراسة الى تطوير نموذج محاسبي للحكم على معدلات كفاية راس المال في البنوك المصرية كمتطلب من متطلبات لجنة بازل بهدف الوصول لمعيار يشمل جميع العناصر اللازمة لتقييم كفاية راس المال بشكل يعكس معظم المخاطر التي تواجه البنوك	توصلت الدراسة الى عدم فاعلية معايير كفاية راس المال المعدة من قبل البنك المركزي وفقا لمقررات بازل ا، وان هذه المعايير لا تعكس مختلف المخاطر التي تواجه البنوك في مصر ولا تتضمن جميع العناصر اللازمة لتقييم مدى كفاية راس المال
٢-دراسة Kofman (2004)	تمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على اهم الفوائد التي تعود على البنوك من جراء الالتزام بمقررات بازل ممثل في تحقيق ميزه II وبازل تنافسية وتحسين الاداء	توصلت الدراسة الى ان التزام البنوك بتطبيق مقررات بازل يعتبر استثمار وليس تكلفة نتيجة المنافع التي تحققها البنوك من وراء تطوير انظمتها المحاسبية لتتلاءم مع تطبيق تلك المقررات
٣-دراسة سعد الدين، ايمان (٢٠٠٥)	هدفت الدراسة الى استيعاب مفهوم نظم تخطيط موارد المشروع من اجل دعم الانظمة المحاسبية في ظل البيئة التنافسية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على حالات مطبقة لهذا النظام في اليونان وامريكا	توصلت الدراسة الى ان نظام تخطيط موارد المشروع يقدم ميزة تنافسية لمنشآت الاعمال في بيئة العولمة من خلال تحقيق التكامل بين الوظائف المختلفة
٤-دراسة Nicolaou&Bhattacharya(2006)	تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في توضيح الدور الأساسي لأنظمة المعلومات المحاسبية المتطورة على أداء المنشآت وهل يؤدي تطوير تلك الانظمة الى تحسين الاداء ام لا	توصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ايجابية بين التطوير المستمر للأنظمة المحاسبية والاداء المالي للشركات التي تقوم بهذا التطوير وان عدم التطوير مع تغيير التكنولوجيا باستمرار يقود الى ضعف الاداء المالي للشركات

٥-دراسة ابو حزامه واخرين (٢٠٠٧)	تمثل الهدف الأساسي للدراسة في اقتراح نموذج محاسبي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير عمليات الافصاح المحاسبي بهذه البنوك وتكوين المخصصات الغنية لتغطية مخاطر الائتمان	توصلت الدراسة في ضوء النموذج المقترح الى عدم كفاية الافصاح الحالي بسبب عدم تقديم صورة واضحة عن حجم المخاطر واثارها على اصول البنك وعدم التحديد الكافي لمخصصات القروض لتغطيه تلك المخاطر
٦-دراسة Rahahkl&Sian(2007)	تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تقييم مدى فعالية نظم المعلومات المحاسبية المعتمدة على الحاسب في البنوك التجارية الأردنية في ضوء مجموعة من المعايير تعكس الى حد ما مدى فعالية تلك النظم ممثلة في الجودة والموثوقية والمرونة	توصلت الدراسة الى توافر بعض معايير الفاعلية في البنوك الأردنية المتمثلة في الموثوقية والجودة اما معايير المرونة والبساطة فتوجد بشكل متوسط
٧-دراسة Chan,K.C.et.al,(2008)	تمثل هدف الدراسة في معرفة إثر تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع على فاعلية الرقابة الداخلية خلال الاعوام من (١٩٩٤-٢٠٠٣). على الشركات التي تطبق النظام والشركات التي لا تطبق النظام	خلصت الدراسة الى عدد من النتائج الهامة اهمها ان الشركات المطبقة للنظام اقل عرضه للتقرير عن اوجه الضعف في الرقابة الداخلية على النحو الموضح في قانون SOX بالمقارنة بالشركات غير المطبقة للنظام وكذلك اتضح انخفاض عملية ممارسة ادارة الارباح لدى الشركات المطبقة للنظام وانخفاض مشاكل الوكالة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات والقدرة على انتاج معلومات دقيقة وموثوق بها

٨-دراسة عز الدين (٢٠١٠)	هدفت الدراسة الى اختبار كفاءة ادارة الائتمان في البنوك الاسلامية على جودة المحافظ الائتمانية وذلك استنادا الى مجموعة من المقاييس مثل العائد على الاستثمار وغيرها من مقاييس الربحية	خلصت الدراسة الى وجود تأثير قوى لكفاءة ادارة الائتمان على تحسين اداء البنك ممثل في تحقيق عائد اعلى على حقوق الملكية والقدرة على بناء محافظ ائتمانية ذات جودة عالية
٩-دراسة شاهين (٢٠١٠)	هدفت الدراسة الى تحديد اهم المتغيرات التي تؤثر على درجة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية بدولة فلسطين	خلصت الدراسة الى ان اهم اوجه القصور التي تواجه ادارة الائتمان هو غياب معايير لقياس مخاطر الائتمان بشكل موثوق به
١٠- Went (2010) دراسة	تمثل الهدف الأساسي للدراسة في استقراء مستقبل القطاع المصرفي في ضوء مقررات بازل III في الرقابة وتقليل اخطار الادارة	وخلصت الدراسة الى ان زيادة راس المال الأساسي تتطلب ضرورة الحد من توزيعات الارباح وتقليص المكافأة، كما ان البنوك سوف تضطر الى تقليل الاصول خارج الميزانية مما ينعكس على قدرتها على منح الائتمان وان الوفاء بمتطلبات السيولة ينعكس على انخفاض الربحية ولكن في المقابل اوضحت الدراسة ان القواعد الجديدة لبازل سوف تحقق الاستقرار الاقتصادي للبنوك من خلال تخفيض المخاطر المصرفية بشكل كبير
١١-دراسة Yeh&Ouyang(2010)	تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تحديد اهم التغيرات التي تحدث في مجال تنفيذ نظام تخطيط موارد المشروع واهم الفوائد الخاصة بالنظام ومعوقات تنفيذه مع الاخذ في الحسبان الاحداث السياسية والاتجاهات الثقافية خلال تنفيذ النظام	خلصت الدراسة الى وجود تحسن كبير في عمليات المنشآت التي تطبق ذلك النظام نتيجة تحسن عمليات الاتصالات والتعاملات ما بين المستخدمين والعملاء وان نجاح النظام يتوقف على العمل الجماعي ودعم الادارة العليا له

تمثل الهدف الأساسي للدراسة في فحص إطار ادارة الخطر عند التخطيط او تنفيذ نظم موارد المشروع من خلال دراسة حالة لأحدى الشركات للتعرف على مقومات نجاح النظام واهمها دعم الادارة العليا واعادة هندسة العمليات والتكامل مع الانظمة الاخرى	١٢-دراسة Dey.,el.al (٢٠١٠)	خلصت الدراسة الى عوامل الخطر المتوقعة من تنفيذ النظام تصنف في مراحل التخطيط والتنفيذ وان تبني الادارة لتكنولوجيا المعلومات هو المفتاح الحقيقي لنجاح النظام
تمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد عوامل نجاح تطبيق نظم موارد المشروع من خلال دراسة حالة على احدى الشركات في سلطنة عمان	١٣-دراسة Maguire,et.al.(2010)	خلصت الدراسة الى ان التطبيق الجيد للنظام يحقق مزايا تنافسية اما الفشل في التطبيق فيقود الى خسائر كبيرة نظرا لضخامة حجم الاستثمارات في هذه النظم
هدفت الدراسة الى قياس إثر استخدام انظمة المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع على الاداء المؤسسي للشركات	١٤-دراسة Maroofi,F.,.(2011)	أوضحت النتائج وجود تحسن في الربحية وزيادة في القدرة التنافسية في حالة تبني تطبيق النظام مما ينعكس على الاداء المؤسسي وان التحسن في الاداء لا يظهر الا بعد فترة من تطبيق النظام حيث ظهر بعد حوالي ثلاث سنوات من التطبيق ممثل في زيادة نسبة المبيعات وهامش الربح
تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة هل هناك تطبيق فعلى لنظم تخطيط موارد المشروع في الشركات الدرجة بسوق الاوراق المالية السعودية وتأثير تطبيق هذا النظام على اداء تلك الشركات من خلال مقياس العائد على الاستثمار	١٥-دراسة بركات (٢٠١١)	خلصت الدراسة الى وجود زيادة في معدل العائد على الاستثمار في الشركات المطبقة للنظام عن الشركات التي لا تقوم بتطبيقه

١٦-دراسة (2011) Dantes,G.,R.,&Hassibuan,	تمثل الهدف الأساسي للدراسة في قياس إثر استخدام نظام تخطيط موارد المشروع على المستوى الفني والاستراتيجي للمنشأة بالتطبيق على الشركات المطبقة للنظام	أوضحت النتائج ان تنفيذ النظام كان له إثر أكبر على المستوى الفني عن المستوى الاستراتيجي وارجعت الدراسة ذلك الى ان النظام مشتق اصلا من تكنولوجيا المعلومات بشكل أكبر من اشتقاقه من احتياجات المنشأة وان هناك صعوبة لدى الشركات في التعامل مع تلك التكنولوجيا العالية وان التنفيذ يقتصر على نماذج محدده فقط من النظام
١٧-دراسة عصيمي (٢٠١١)	تمثل الهدف الأساس للدراسة في قياس إثر استخدام نظم تخطيط موارد المشروع على جودة التقرير المالي في المملكة العربية السعودية	توصلت الدراسة الى وجود إثر للنظام في تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والفاعلية للشركات التي تقوم بتطبيقه من خلال تقليل التكرار في العمليات والسرعة في الاداء مما ينعكس على تخفيض التكاليف من خلال تخفيض الاطءاء وتقليل الاعمال التي لا تضيف للشركة
١٨-دراسة Maditionos,et.al.,(2012)	تمثل الهدف الأساس للدراسة في تحديد العوامل الداخلية والخارجية التي تقود الى التنفيذ الجيد لنظام تخطيط موارد المشروع من خلال اجراء دراسة على الشركات اليونانية	أوضحت النتائج ان الادارة العليا والمستخدمين للنظام كعوامل داخلية وان الخبراء الاستشاريين والموردين للنظام كعوامل خارجية لهم تأثير فعال على نجاح نظام تخطيط موارد المشروع
١٩-دراسة Madapusi,&Souza ,(2012)	تمثل الهدف الرئيسي للدراسة في قياس إثر تنفيذ نظام تخطيط موارد المشروع على الاداء التشغيلي في المنشأة	توصلت نتائج الدراسة الى ان تطبيق النظام قاد الى تحسين الاداء من خلال توفير كم هائل من المعلومات الادارية في الوقت المناسب لاتخاذ القرار وان تطبيق النظام قاد الى

تعزيز اداء سلسلة التوريد في مجال التوريد في الوقت المحدد وخلصت الدراسة الى ان اهم مقاييس الاداء التشغيلي تتمثل في توفير المعلومات وجودتها وادارة المخزون بشكل جيد		
خلصت الدراسة الى ان دعم الإدارة العليا للنظام وخبرة المنفذين له تقود بشكل مباشر الى الاستفادة التامة من مخرجات النظام وبالتالي تحسين الأداء في تلك المنشأة كما ان هناك إثر مباشر لتحسين الأداء ناتج عن التكامل بين فريق العمل المنفذ	هدفت الدراسة الى معرفة إثر تطبيق نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وأداء المنشأة من خلال فحص التأثير المباشر لتبنى الإدارة للنظام والخبرة المهنية بأنظمة المعلومات كما قامت الدراسة بفحص الأثر المتداخل لخبرة العاملين القائمين على تلك الأنظمة والأداء	٢٠-دراسة Daoud&Trik, (2013)
توصلت الدراسة الى تحسن العمليات المحاسبية في الشركات التي تقوم بتطبيق النظام وان هناك حاجة ملحة لتبنى تطبيق النظام في كافة المؤسسات من اجل توفير المعلومات للمستخدمين والمحليين داخل وخارج المؤسسة ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات	تمثل الهدف الأساسي للدراسة في معرفة إثر تطبيق نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع على العمليات المحاسبية ومدى قبول ونجاح النظام من قبل المستخدمين له	٢١-دراسة Karemi,et.al(2013)

من خلال سرد الدراسات السابقة يمكن التعليق عليها في النقاط التالية

- ان تطبيق نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا تخطيط موارد المشروع قاد الى تحسين الاداء وزيادة القدرة التنافسية للشركات التي تقوم بتطبيقه (Nicolaou&Bhattacharya,2006, Maroofi,2011)
- اتفقت الدراسات التي تناولت نظم تخطيط موارد المشروع على ان العائق الأساس لتطبيق النظام هو ضخامة التكلفة وعدم ظهور المنافع المباشرة للنظام الا بعد فترة من الزمن تصل الى ثلاث سنوات او أكثر (Dantes,2011, Norris,2011)

- اجمعت اغلب الدراسات التي تناولت هذا النظام الى جودة ودقة المعلومات الناتجة عنه مما يعتبر من اهم الدوافع لاقتناء هذا النظام في الشركات والبنوك (Guvence,2005، عصيمي، ٢٠١٢)
- أوضحت بعض الدراسات ان نجاح النظام في توفير المعلومات بالخصائص المطلوبة يرجع بشكل أساسي الى دعم الإدارة والمستخدمين (Karemi,et.al,2013) , Daoud&Trik ,
- معظم الدراسات التي تم تناولها تمت في بيئات خارجية سواء عربية او اجنبية مع قلة الدراسات في البيئة المصرية وان بيئة التطبيق الشركات الصناعية بشكل خاص وقد يرجع ذلك الى عدم شيوع مثل هذه الانظمة في مصر

وتعتبر الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقة ولكن تختلف عنهما في بيئة التطبيق حيث تعتبر البنوك التجارية بشكل خاص الأساس في استقرار الاقتصاد وفى ظل الظروف السياسية التي مرت بها مصر في السنوات الأخيرة يتطلب الامر زيادة كفاءة الأداء في البنوك المصرية وجعلها قادرة على التصدي لأى مخاطر وخصوصا المخاطر الائتمانية التي تشكل كفاءة ادارتها في صلاية البنوك ولذا تحاول الدراسة دراسة العلاقة بين تبني البنوك العاملة في مصر نظام معلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ونجاح البنوك في الحد من المخاطر الائتمانية ،كما تحاول الدراسة معرفة العلاقة التبادلية بين التزام البنوك بتبني النظام وتطبيق مقررات بازل III بدون معوقات مما ينعكس في النهاية على حسن إدارة مخاطر الائتمان وبالتالي كفاءة الأداء في البنوك المصرية وهذه العلاقة التبادلية لم تتناولها الدراسات السابقة كما تسعى الباحثة الى توضيح اهم منافع وفوائد النظام ومعرفة مقومات نجاحه في البيئة المصرية من خلال التعرف على اهم معوقات تطبيق النظام في مصر وسبل حلها من اجل الاستفادة من مزايا تطبيق هذا النظام والتي تفوق بلا شك من واقع الدراسات السابقة تكاليف انشائه وخصوصا في بيئة البنوك التي ندرت فيها الدراسات بشكل خاص ونظرا لاحتياج هذا القطاع الى تكامل في المعلومات عن العملاء وسرعة اداء الخدمة حتى يستطيع الجهاز المصرفي تحقيق الاستقرار في ظل العولمة المصرفية وتحقيق الميزة التنافسية

الدراسة الميدانية واختبارات الفروض

مقدمة:

تعد الدراسة الميدانية محاولة لدعم الجانب النظري للدراسة من خلال استقراء وتحليل آراء مجتمع الدراسة بما يتمتعوا به من خبرة علمية وعملية وذلك لتأكيد النتائج التي تم التوصل اليها في الإطار النظري واختبار مدى صحة او عدم صحة الفروض المشتقة من الدراسات السابقة وسوف يتم تناول النقاط التالية

أولاً: أسلوب الدراسة:

ثانياً: عينة الدراسة.

ثالثاً: تصميم قائمة الاستقصاء:

رابعاً: اساليب التحليل الإحصائي للبيانات ونتائجه.

خامساً: اختبارات الفروض

أولاً: أسلوب الدراسة:

اعتمدت الباحثة في الدراسة الميدانية على أسلوب قائمة الاستقصاء حيث قامت بإعداد هذه القائمة في شكل أسئلة تم صياغتها في ضوء فروض وأهداف الدراسة، وقد تم توزيع القائمة على عينة من العاملين في البنوك المصرية العامة والخاصة وتم اجراء بعض المقابلات الشخصية مع بعض العاملين وخصوصاً في قسمي الائتمان ونظم المعلومات وقد استفادت الباحثة من تلك المقابلات في إعادة صياغة الأسئلة وفي تفسير النتائج

ثانياً: عينة الدراسة:

العاملين في اقسام البنوك التجارية العامة والخاصة وبصفة خاصة اقسام الائتمان ونظم المعلومات وقد تم اختيار مفردات العينة بحيث تتوفر فيهم الصفات التالية نظراً لطبيعة موضوع البحث

- ان يكونوا من العاملين ذوي الخبرة المهنية المتقدمة سواء في مجال المؤهل العلمي او المركز الوظيفي ولذا تم توزيع القوائم بشكل شخصي على فئات المديرين والنواب فقط
 - ان يكون افراد العينة من الأطراف ذوي الصلة بموضوع البحث أي مجال الائتمان ونظم المعلومات
- وقد تم توزيع عدد ٢٠٠ قائمة على عينة الدراسة في البنوك العامة والخاصة وقد تم استلام ١٤٠ قائمة استبعد عدد ١٢ قائمة لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي وخضع للتحليل الإحصائي عدد ١٢٨ بنسبة ٦٤.٥% وتعد نسبة كافية لتعميم النتائج ويوضح الجدول رقم ٢ ذلك

فئات الدراسة	عدد القوائم المرسله	عدد القوائم المستلمة	عدد القوائم المستبعدة	القوائم الصالحة للتحليل	
				العدد	النسبة %
مديري اقسام الائتمان	٥٠	٣٨	٣	٣٥	٧٠%
مديري اقسام نظم المعلومات	٥٠	٣٥	٤	٣١	٦٢%
نواب المدير للائتمان	٥٠	٣٣	٣	٣٠	٦٠%
نواب المدير لنظم المعلومات	٥٠	٣٤	٢	٣٢	٦٦%
الإجمالي	٢٠٠	١٤٠	١٢	١٢٨	٦٤.٥%

ثالثاً: تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم أسئلة قائمة الاستقصاء بحيث تشمل على ما يلي:

- ١- بيانات شخصية عن المستقصي منهم (الصفات الديموغرافية)
- ٢- أسئلة تم صياغتها حسب مقياس ليكرث الخماسي (Likert Scale)، وتم صياغته كالاتي:

جدول رقم ٣

الإجابة الوصفية	موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الترجيح الرقمي	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

رابعاً: أساليب التحليل الإحصائي للبيانات:

اعتمد البحث في تحليل البيانات إحصائياً على استخدام الحاسب الآلي من خلال بعض الأساليب الإحصائية التي وفرها برنامج (SPSS)، النسخة ١٧ وأهمها

١- أساليب الإحصاء الوصفي وتشمل:

- المتوسط الحسابي لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد العينة عن كل فقرة من الفقرات
- الانحراف المعياري لمعرفة مدى اختلاف استجابات أفراد العينة لكل فقرة ولكل فرض عن المتوسط الحسابي.

٢- أساليب الإحصاء الاستدلالي وتشمل:

- اختبار الفا كرو نباخ Cronbach Alpha لمعرفة درجة ثبت ومصدقية المقاييس المبنية على إجابات المستقصي منهم بشأن فقرات الاستقصاء وبلغت نسبة (٧٨%) كما وضحتها الجدول رقم
- اختبار One Sample T-Test لاختبار صحة فروض البحث، بحيث يقبل الفرض البديل إذا كانت قيمة المحسوبة T أكبر من قيمة الجدولية T. والتي تساوى (١.٦٤٥) عند مستوى معنوية ٠,٠٥ ودرجة حرية ١٢٨.

تحليل نتائج الدراسة الميدانية

وأجرى الباحث خطوات الثبات على معامل الفا كرو نباخ لكل فرض من فروض البحث، ولجميع فقرات الاستقصاء، وتم التوصل إلى النتائج التي يوضحها الجدول التالي:

معاملات الثبات لفروض البحث والفقرات باستخدام الفا كرو نباخ**جدول رقم ٤**

الترميز	فروض البحث	عدد الفقرات	معامل ألفا
X	لا توجد علاقة معنوية بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وإمكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية	٧	٠,٧٥٤
Y	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام معلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك المصرية	٥	٠,٨١٢
A	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل III والاستقرار المالي في البنوك المصرية	٤	٠,٨٢١
D	لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الناجح لنظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ودعم الإدارة العليا	٥	٠,٧٦١
الإجمالي		٢١	٠,٧٨٧

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الثبات في معامل الفا كرو نباخ لفقرات فروض البحث تتراوح بين (٠,٧٦١) كحد أدنى وذلك لفقرات الفرض الخامس، و (٠,٨٢١) كحد أقصى وذلك لفقرات الفرض الثالث، وإن المتوسط العالم للثبات لكل الفقرات (٠,٧٩) وهذه نسبة تؤكد ثبات الاستقصاء ومصداقيتها وصلاحياتها لتحليل النتائج واختبار الفروض

تحليل النتائج واختبار فروض البحث

تضمن القسم الثاني من قائمة الاستقصاء الفقرات المتعلقة بموضوع البحث لاختبار فروضه، وأوضحت التحليلات بعد استخدام الأساليب الإحصائية مجموعة من النتائج أهمها:

تحليل واختبار نتائج الفرض الأول

يشير الفرض الأول الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وامكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية

يوضح الجدول التالي العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وامكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية من واقع إجابات افراد العينة

جدول رقم ٥

م	العوامل التي تساعد البنوك على تطبيق مقررات بازل III نتيجة وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
X1	الاستجابة السريعة لطلبات العملاء مما يحقق ميزة تنافسية للبنك	٤.٠١٥٥	٠.٥٢٣١	٠.٨٠٣١
X2	توفير معلومات دقيقة ماليه وغير مالية تمكن متخذي القرارات من استخدام الوسائل المتقدمة في التحليل	٤.٤٢٣	٠.٥١١١	٠.٨٨٤٦
X3	توفير المعلومات الجيدة التي تمكن الادارة من الرقابة الفعالة على اعمال البنك وفقا لمقررات III	٤.٠٨٥٣	٠.٥٢٠٣	٠.٨١٧٠٦
X4	توفير المعلومات في وقت قصير جدا مما يساعد تخفيض وقت انجاز الاعمال وتقليل وقت تأدية الخدمة	٤.٠٦٩٨	٠.٤٩٥٢	٠.٨١٣٩٦
X5	توفير المعلومات التي تساعد على التحديد الدقيق لكفاية راس مال البنك طبقا لمقررات بازل III	٤.٢٣٥	٠.٤٨٥٤	٠.٨٤٧
X6	توفير معلومات دقيقة تمكن من التحديد الدقيق لمقدار السيولة الملائمة طبقا لمقررات	٣.٩٨٨	١.٤٣٦	٠.٧٩٧٦

	III		
X7	زيادة مرونة توليد المعلومات وبالتالي تحسين نوعية القرارات من حيث الوقت والسرعة	٤.١٦٢٨	٠.٤٦٥
	المتوسط الإجمالي	٤.١٣٩٩	٠.٦٣٣
			٠.٨٣٢٥٦
			٠.٨٢٧٩٨

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها ان المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو ٤.١٣٩٩ بانحراف معياري و ٠.٦٣٣٧ وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة. وأن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي لإدراك العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وامكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية هو ٨٢.٨% وهي أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يؤكد إدراك موظفي البنوك للعلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وامكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية، كما اتضح ان افراد العينة يروا ان وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يساعد على توفير المعلومات المالية وغير المالية بمتوسط إجابات ٤.٤٢ وبأهمية نسبية ٨٨% مما يساعد على التطبيق الجيد لمقررات بازل التي تشترط تطبيق البنوك لسياسية اعرف عميلك التي تنسم بضرورة توافر معلومات غير مالية بالإضافة للمعلومات المالية عن عملاء البنوك ، وكذلك اعطى افراد العينة أهمية لقدرة النظام على توفير معلومات دقيقة تساعد على تحديد كفاية راس المال وهي من اهم متطلبات بازل III وقد أوضح تقرير البنك المركزي (تقرير البنك المركزي ٢٠١٢/٢٠١١) على ضرورة استعدادات البنوك لتطبيق بازل III اثناء تطبيقها لبازل II

لاختبار صحة الفرض الأول باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية

جدول رقم ٦

م	العوامل التي تساعد البنوك على تطبيق مقررات بازل III نتيجة وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
X1	الاستجابة السريعة لطلبات العملاء مما يحقق ميزة تنافسية للبنك	١٨.٠٤٣	١٢٨	٠.٠٠٠٠
X2	توفير معلومات دقيقة ماليه وغير مالية تمكن متخذي القرارات من استخدام الوسائل المتقدمة في التحليل	١٦.٤٨	١٢٨	٠.٠٠٠٠
X3	توفير المعلومات الجيدة التي تمكن الادارة من الرقابة الفعالة على اعمال البنك وفقا لمقررات III	١٨.٣٩٨	١٢٨	٠.٠٠٠٠

X4	توفير المعلومات في وقت قصير جدا مما يساعد تخفيض وقت انجاز الاعمال وتقليل وقت تأدية الخدمة	١٨.٢٤٧	١٢٨	٠.٠٠٠
X5	توفير المعلومات التي تساعد على التحديد الدقيق لكفاية راس مال البنك طبقا لمقررات III	١٣.٦٩٧	١٢٨	٠.٠٠٠
X6	توفير معلومات دقيقة تمكن من التحديد الدقيق لمقدار السيولة الملزمة طبقا لمقررات III	١٣.١٤٦	١٢٨	٠.٠٠٠
X7	زيادة مرونة توليد المعلومات وبالتالي تحسين نوعية القرارات من حيث الوقت والسرعة	٢٢.٥١٣	١٢٨	٠.٠٠٠
	المتوسط الإجمالي	١٧.٢١٧٧	١٢٨	٠.٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة لمتوسط فقرات الفرض (١٧.٢١٧) أكبر من T الجدولية (١.٦٥٨) وان مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٥ ولذا تم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وإمكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية وهذا ما أوضحته نشرات البنوك التي تشير الى ان ارتفاع أرباح البنوك يرجع الى متانة نظم المعلومات بها وان ثبات البنوك المصرية في فترات الازمات يرجع بشكل أساسي الى اتباع تعليمات البنك المركزي بما يتعلق بمقررات بازل بمقرراتها الثلاث (تقارير البنك المركزي ٢٠١٢/٢٠١٣)

اختبار الفرض الثاني

يشير الفرض الثاني الى انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك المصرية ويوضح الجدول التالي التحليل الوصفي من واقع إجابات المشاركين للعلاقة بين امتلاك البنوك لنظام المعلومات المتكامل المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان

م	العوامل الناتجة عن وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
Y1	استناد تقديرات الائتمان الى معلومات ائتمانية عالية الجودة	٤.٤٢٦.	٠.٨٩١	٠.٨٨٥٢
Y2	توفير معلومات تسمح لإدارة البنك بسرعة تحديد وتقييم مستوى الخطر الائتماني وخصوصا في مجال تركيز المحفظة الائتمانية	٤.١١٦	١.١٨٣	٠.٨٢٣٢
Y3	سرعة تدفق المعلومات بين الادارات يمكن من سرعة اتخاذ القرار	٤.٠٨٥	١.١٣٩	٠.٨١٧٠
Y4	توفير المعلومات المالية وغير المالية عن عملاء البنك تمكن من التحديد الدقيق لمخاطر الائتمان وتكوين المخصصات بشكل دقيق لمواجهة الخسائر	٤.١٣٩	١.٠٤٣	٠.٨٢٢٩
Y5	المهارات الفنية العاملين بقسم نظم المعلومات تمكنهم من توفير المعلومات الدقيقة لقسم الائتمان مما ينعكس على كفاءة القسم	٤.٧٥٢	١.٢٤٣	٠.٧٥٠٣٤
	المتوسط الإجمالي	٤.١٠٤	١.٠١٠	٠.٨٢٠٩

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها ان المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو ٤.١٠٤ بمتوسط انحراف ٠.٠٩٦ وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة. وأن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي لإدراك العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وامكانية تطبيق مقررات بازل III في البنوك المصرية هو ٨٢.٠٩% وهي أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يؤكد إدراك موظفي البنوك للعلاقة

بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان في البنوك المصرية وقد رأى المشاركون ان اسناد الائتمان الى معلومات جيدة من اهم العوامل التي تحد من مخاطر الائتمان وهذا ما يوفره نظام المعلومات المتكامل وهذه ما أوضحتها مقررات بازل من ضرورة امتلاك البنوك لنظم معلومات ذات إمكانيات عالية للحد من المخاطر بشكل عام ومخاطر الائتمان بشكل خاص التي تشكل اهم المخاطر وأكثرها تأثيرا على استقرار البنوك

لاختبار صحة الفرض الثاني باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية (من واقع بيانات تحليل SPSS)

جدول رقم ٨

م	العوامل الناتجة عن وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	T قيمة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
Y1	استناد تقديرات الائتمان الى معلومات ائتمانية عالية الجودة	١١.٨١٢	١٢٨	٠.٠٠٠٠
Y2	توفير معلومات تسمح لإدارة البنك بسرعة تحديد وتقييم مستوى الخطر الائتماني وخصوصا في مجال تركيز المحفظة الائتمانية	٥.٩١٥	١٢٨	٠.٠٠٠٠
Y3	سرعة تدفق المعلومات بين الادارات يمكن من سرعة اتخاذ القرار	٥.٨٣٦	١٢٨	٠.٠٠٠٠
Y4	توفير المعلومات المالية وغير المالية عن عملاء البنك تمكن من التحديد الدقيق لمخاطر الائتمان وتكوين المخصصات بشكل دقيق لمواجهة الخسائر	٦.٩٥٨	١٢٨	٠.٠٠٠٠
Y5	المهارات الفنية العاملين بقسم نظم المعلومات تمكنهم من توفير المعلومات الدقيقة لقسم الائتمان مما ينعكس على كفاءة القسم	٢.٣٠٠	١٢٨	٠.٠٠٠٠
	المتوسط العام	٦.٥٦٤	١٢٨	٠.٠٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة لمتوسط فقرات الفرض (٦.٥٦٤) أكبر من T الجدولية (١.٦٥٨) وان مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٥ ولذا تم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان في البنوك المصرية ورفض الفرض الأصلي وهو (لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والحد من مخاطر الائتمان في البنوك المصرية)

اختبار الفرض الثالث

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق مقررات بازل III والاستقرار المالي في البنوك المصرية ويوضح الجدول التالي متوسط إجابات افراد العينة للعوامل التي يؤدي تطبيق البنوك لنظام معلومات محاسبي متكامل المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع الى تحقيقها مما ينعكس في النهاية على الاستقرار المالي للبنوك المصرية

جدول رقم ٩

م	العوامل التي تقود الى الاستقرار المالي تنتجه نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
A 1	تحقيق كفاية رأس المال البنك وفقا لمقررات بازل III	٤.٢٨٥	٠.٨٥٤١	٠.٨٥٧
A2	تحقيق الإفصاح المحاسبي والشفافية	٤.٤١٢	٠.٩٤٥٢	٠.٨٨٢٤
A3	الرقابة الفعالة للبنوك المركزية	٤.١٥٥	١.١٩٥	٠.٨٣١
A4	تكوين مخصصات فنية كافية للحد من المخاطر الائتمانية	٤.٣٣٣	٠.٩٠٤	٠.٨٦٦
	المتوسط العام	٤.٢٩٦	١.١	٨٥.٩٢

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها ان المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو ٤.٢٩٦ بانحراف معياري انحراف ١.١ وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة. وأن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي لإدراك العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتحقيق الاستقرار المالي في البنوك المصرية هو ٨٥.٩٢% وهي أكبر من الوزن النسبي الافتراضي المعتمد للبحث ٧٠%، وهذا يؤكد إدراك موظفي البنوك للعلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وتحقيق الاستقرار المالي في البنوك المصرية

ويمكن اختبار صحة الفرض الثالث باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية (من واقع التحليل الإحصائي لنتائج افراد العينة)

جدول رقم ١٠

م	العوامل التي تقود الى الاستقرار المالي ننتجه نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	Tقيمة	درجات الحرية	مستوى المعنوية
A 1	تحقيق كفاية رأس المال البنك وفقا لمقررات بازل III	١٥.٦٣٧	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
A2	تحقيق الإفصاح المحاسبي والشفافية	١٧.٣٩٩	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
A3	الرقابة الفعالة للبنوك المركزية	٢٠.٢٨٦	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
A4	تكوين مخصصات فنية كافية للحد من المخاطر الائتمانية	٢٩.٠٥٦	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
	المتوسط العام	٢٠.٥٩٤	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة لمتوسط فقرات الفرض (٢٠.٥٩٤٥) أكبر من T الجدولية. (١.٦٥٨) وان مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٥ ولذا تم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع واستقرار البنوك المصرية ورفض الفرض الأصلي.

اختبار الفرض الرابع

يشير الفرض الرابع لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الناجح لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والدعم الكافي من الإدارة العليا

جدول رقم ١١

م	أنماط الدعم من قبل الإدارة العليا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
D1	وجود دعم كاف من الادارة العليا لتطبيق نظام المعلومات بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والبنية التحتية الملائمة	٤.٤١٨٦	٠.٧٧٧٥٩	٠.٨٨٣٧٢
D2	تقوم الإدارة بتحفيز دائم للمستخدمين لنظام المعلومات وأشركهم في أي تعديلات تجرى على النظام	٤.٠٦٩٨	١.١١٢٣٣	٠.٨١٣٩٦
D3	وجود رقابة ومساءلة من قبل الإدارة في حالة زيادة المخاطر عن الحد المسموح مع معرفة معوقات التنفيذ والعمل على حلها	٤.٢١١٠	٠.٨٤٠	٠.٨٤٢٢
D4	هناك تدريب مستمر للمستخدمين على أحدث تكنولوجيا النظام من الشركات الموردة له	٤.٤٩٦١	٠.٨١١٢٩	٠.٨٩٩٢٢
D5	هناك وضوح تام للأهداف العامة البنك والتخطيط السليم لها من قبل الإدارة العليا	٣.٩٨٧٠	١.٤١٠٩	٠.٧٩٧٤
	المتوسط العام	٤.٢٣٦٤٩	٠.٩٩٠٨	٠.٨٤٧٢٩

يتضح من الجدول السابق مجموعة من النتائج أهمها ان المتوسط العام الإجمالي للمتوسط الحسابي لجميع الفقرات هو ٤.٢٣٦٤٩ بانحراف ٠.٩٩٠٨١ وهذا مؤشر على تقارب إجابات أفراد العينة. وأن المتوسط العام الإجمالي للوزن النسبي لإدراك علاقة بين التطبيق الناجح لنظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع وعدد من العوامل ممثلة بشكل أساسي في دعم النظام من قبل الإدارة من

حيث توافر البنية التحتية الملائمة لتطبيق النظام مع توافر الأجهزة والمعدات اللازمة لتحقيق التشغيل الجيد للنظام بنسبة ٨٨.٣٧% وهذا يؤكد إدراك موظفي البنوك للعلاقة بين وجود علاقة بين نجاح تطبيق نظام معلومات محاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع ودعم و دعم الإدارة العليا بمتوسط ٤.٤١ ودعم المستخدمين للنظام بمتوسط ٤.٠٤ لأن توافق المستخدمين مع تكنولوجيا النظام تعتبر من أهم العوامل لنجاحه بجانب دعم الإدارة العليا لكل المتطلبات المادية والبشرية اللازمة للنجاح وقد أعطى أفراد العينة أهمية كبرى لوجود تدريب مستمر على تكنولوجيا النظام (٨٩%) لأنه بدون التدريب لا يمكن تحقيق الاستفادة من إمكانيات النظام

يمكن اختبار صحة الفرض الرابع باستخدام One sample T-Test يوضح الجدول التالي النتائج التالية (من واقع بيانات تحليل SPSS)

جدول رقم ١٢

م	أنماط الدعم من قبل الإدارة العليا	قيمة T	درجات الحرية	مستوى المعنوية
D1	وجود دعم كاف من الادارة العليا لتطبيق نظام المعلومات بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والبنية التحتية الملائمة	٣٥.٠٣٥	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
D2	تقوم الإدارة بتحفيز دائم للمستخدمين لنظام المعلومات وأشركهم في أي تعديلات تجرى على النظام	٢٠.٩٣	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
D3	وجود رقابة ومساعدة من قبل الإدارة في حالة زيادة المخاطر عن الحد المسموح مع معرفة معوقات التنفيذ والعمل على حلها	١٨.٠٣٣	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
D4	هناك تدريب مستمر للمستخدمين على أحدث تكنولوجيا النظام من الشركات الموردة له	٣٤.٦٦٥	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
D5	هناك وضوح تام للأهداف العامة البنك والتخطيط السليم لها من قبل الإدارة العليا	١٣.٥٦٨	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠
	المتوسط العام	٢٤.٤٤٦٢	١٢٨	٠.٠٠٠٠٠

يتضح من الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة لمتوسط فقرات الفرض (٢٤.٤٤٦٢) أكبر من الجدولية T. (١.٦٥٨) وأن مستوى الدلالة SIG أقل من ٠,٠٥ ولذا يتم قبول الفرض البديل وهو " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق الناجح لنظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع والدعم الكافي من الجهات المعنية

النتائج والتوصيات

النتائج

في ضوء الدراسة النظرية والعملية والاطلاع على نشرات البنوك وتقارير البنك المركزي لعدة سنوات تخلص الباحثة الى عدد من النتائج أهمها

١. ان نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يتضمن مجموعة من البرامج الجاهزة التي تتكامل فيما بينها لتكوين قاعدة بيانات واحدة لتوفير احتياجات جميع الوظائف في المنظمة من المعلومات وتسهيل عملية الاتصال والمشاركة في المعلومات، بما يضمن للمنشأة إدارة مواردها بكفاءة وفاعلية وتحقيق مزايا تنافسية.

٢. يهدف نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع الى تسهيل عملية تدفق المعلومات والاتصال بين مختلف الوظائف الوظيفية وبالتالي مقابلة احتياجات العاملين والعملاء. ودعم عملية اتخاذ القرارات وخفض الدورة المالية والمحاسبية والحصول على المعلومات الدقيقة والفورية عن جميع أنشطة المنظمة

٣. ان وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يعمل على تجميع كافة البيانات في قاعدة بيانات موحدة تساعد البنوك على التطبيق السهل لمقررات بازل III بتوفير المعلومات المالية وغير المالية عن عملاء البنوك مما يساعد على تحقيق السيولة الملائمة وتحديد مدى كفاية راس المال في البنوك

٤. ان وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يساعد البنوك على الحد من مخاطر البنوك بشكل عام والائتمان بشكل خاص وذلك بتوفير المعلومات المتكاملة والدقيقة التي تمكن من التحديد الدقيق لحجم المخاطر الائتمانية التي من المحتمل تعرض البنك لها وبالتالي العمل على ادارتها بشكل جيد وجعلها عند المستوى الملائم وتكوين المخصصات الفنية اللازمة لمقابلة أي خسائر محتملة

٥. ان وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يمكن البنوك من استخدام أساليب التقييم الداخلي لتقدير المخاطر المتعلقة بأصول البنك بنفسها بتفويض من البنك المركزي بدلا من اللجوء

الى التقييم الخاص بمؤسسات التقييم الدولية التي قد لا يراعى الظروف الداخلية للدولة بشكل عام وطبيعة كل بنك بشكل خاص

٦. ان وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع يحقق الاستقرار المالي للبنوك من خلال التحديد الدقيق لمعدلات السيولة وكفاية راس المال والاحتياطات الداعمة لراس المال واللازمة لتغطية المخاطر المحتملة واتضح ذلك من خلال استقرار البنوك خلال اللازمة الاقتصادية عام ٢٠٠٨ وكذلك اثناء ثورة ٢٥ يناير وما تلتها من احداث ويتضح ذلك من تقارير البنك المركزي التي توضح كفاءة إدارة الائتمان خلال السنوات الأربع الماضية ممثلة في انخفاض الفروض غير المنتظمة كما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم ١٣

بيان	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١٣/٢٠١٢
نسبة الفروض غير المنتظمة الى الفروض المنتظمة	١٣.٦	١١	٩.٩	٩.٥
مخصصات الفروض الى الفروض غير المنتظمة	٩٢.٥	٩٣.٦	٩٧.١	٩٨.٩

(المصدر اعداد الباحثة من تقارير البنك المركزي لهذه السنوات)

ويتضح من الجدول من احتياط البنوك المصرية والالتزام بمقررات بازل في ضوء تعليمات البنك المركزي حافظ على استقرار البنوك المصرية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد

٧. يتوقف نجاح تطبيق نظام المعلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع على الدعم الكامل والمستمر لهذا النظام من قبل المستويات الإدارية العليا في البنوك من خلال توفير البنية التحتية الملائمة والأجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ النظام مع تقديم الحوافز المادية والمعنوية للعاملين لتحفيزهم على العمل على نجاح النظام

٨. يتطلب استمرار النظام في تقديم المعلومات الملائمة بكفاءة وفعالية على استمرار الصيانة الدورية لمعدات وبرامج النظام من قبل الشركات الموردة وإدخال أي تكنولوجيا حديثة عليه مع استمرار التدريب للعاملين على تكنولوجيا النظام

٩. يقود الاعتماد الكامل على النظام في توليد كافة المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية في البنوك الى تحقيق قيمة مضافة للبنك وبالتالي القدرة على المنافسة في السوق المحلية والعالمية وذلك بالقضاء او القليل من الاعمال الروتينية والتركيز على استخدام الأساليب الحديثة في تحليل البيانات وتفسيرها

١٠. ان الالتزام بتطبيق متطلبات كفاية راس المال طبقا لمقررات بازل III، هو امر مسلم به سواء اكان البنك دوليا او محلياً، وذلك لان مقررات اللجنة امتازت بالشمولية من حيث الادوات او التطبيق العملي، كما ان الالتزام بمقررات لجنة بازل تدعم ثقة المودعين بالجهاز المصرفي وتساعد على تحقيق البنوك للمنافسة العالمية والمحلية وخصوصا في ظل تبني البنوك لأنظمة معلومات قوية تساعد على التطبيق الجيد لهذه المقررات

١١. يعتبر التزام البنوك بمقررات بازل خطوة نحو تبني مجموعة من التحديثات للنظم الموجودة في البنوك وخصوصا أنظمة المعلومات وبذلك تكون متطلبات لجنة بازل حافزا لتطوير الصناعة المصرفية بشكل يجعلها تقلص قدر الامكان عنصر المخاطرة بحيث تجعل من ادارة المخاطر التي نادت بها اللجنة ذات كفاءة عالية ومثمرة في الوقت ذاته

١٢. ان البنوك العربية بشكل عام والمصرية بشكل خاص كانت مهتمة بتطبيق مقررات لجنة بازل وهذا بعد ذاته يعني مواكبة النظم المصرفية العربية والمصرية للتطورات الجديدة بالنظم المصرفية العالمية، مما يترك انطبعا جيدا لدى المتعاملين لتلك البنوك بانها لا زلت تتبنى الخطوات الجديدة والحديثة في مجال الصناعة المصرفية بالرغم من معوقات تطبيق تلك المقررات في الدول النامية بشكل خاص. ولكنها قامت بتطبيق المقررات بشكل كبير مما جعلها تصمد في وجهه الازمات الاقتصادية والسياسية

التوصيات

في ضوء نتائج البحث توصي الباحثة بما يلي

١. ضرورة قيام الدولة بالاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات من شبكات الانترنت وغيرها من المقومات التي تجعل تطبيق النظام متاح للشركات والبنوك

٢. العمل على التعرف على معوقات تطبيق النظام في الشركات المصرية والبنوك والحد منها

٣. العمل على توافر الضوابط الرقابية الملائمة في البنوك والشركات التي تطبق هذا النظام نظرا لتكامل وتداخل المعلومات داخل البنك او الشركة مما يعرض تلك البيانات للاختراق او الاستخدام غير المصرح

به

٤. اجراء عملية تقييم مستمر لمخاطر النظام التي تستحدث مع كل تعديل تكنولوجي في النظام مع التركيز المستمر على قياس تأثير تلك المخاطر على عملية الائتمان
٥. الاستفادة من نظام المعلومات المحاسبي أكبر استفادة ممكنة لتمييزه بتقديم المعلومات ذات الخصائص المميزة التي تمكن البنوك المصرية من تطبيق مقررات بازل III بدون أي صعوبات
٦. قيام البنك المركزي بإلزام البنوك بتطبيق هذا النظام وذلك لمقابلة المنافسة العالمية وتطبيق مقررات بازل III
٧. توافر إمكانيات التدريب المستمر للعاملين المستخدمين لهذا النظام للاستفادة من امكانياته وبالتالي زيادة العائد منه عن التكلفة

أبحاث مقترحة

١. قياس إثر استخدام نظم معلومات موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات المصرية المقيدة بالبورصة
٢. التأهيل العلمي والعلمي لمراقبي الحسابات لمراجعة الشركات التي تطبق نظم معلومات المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع
٣. دراسة تحليلية لعوامل المؤثرة على نجاح نظم تكنولوجيا موارد المشروع في الشركات الصناعية المصرية
٤. دراسة تحليلية لاهم معوقات تطبيق نظم تكنولوجيا موارد المشروع في البيئة المصرية

مراجع البحث

المراجع العربية

- ١- أبو خزيمة، إيهاب محمد أحمد، (٢٠٠٧)، إدارة الائتمان، نموذج مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بهدف تطوير الإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية،
- ٢- الخطيب، منال، (٢٠٠٤)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطرة بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب.
- ٣- الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٨)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

- ٤- الشنوي، أيمن أحمد، (٢٠٠٧) "دراسة استكشافية لتأثير تطبيق نظم تخطيط موارد المشروع على ممارسات المحاسبة الإدارية ودور المحاسبين الإداريين في منشآت الأعمال السعودية، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع٢، مارس.
- ٥- المليجي، هشام (٢٠٠٢)، تطوير القياس المحاسبي - للحكم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد ٢٦، ص ص ٣٢٩-٤١٢.
- ٦- بركات، عبد الله، (٢٠١١) "قياس أثر تطبيق نظام تخطيط موارد المنشأة على العائد على الاستثمار في الشركات السعودية-دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة السعودية"، جامعة الشلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، ١٣-٤ اديسمبر.
- ٧- سعد الدين، ايمان محمد، (٢٠٠٥)، نظم تخطيط موارد المنشأة ERP. لدعم الأنظمة المحاسبية في ظل البيئة التنافسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر.
- ٨- شاهين، محمد أحمد، (٢٠١٠)، "دراسة تحليلية لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد كأحد المناهج المقترحة لتطوير أسلوب التكلفة على أساس النشاط" المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، الجزء الأول، ص ص ٢٢٩-٣٠٥.
- ٩- عبد اللطيف، ناصر الدين (٢٠١٠)، نظم المعلومات المحاسبية: مدخل وتحليل وتصميم النظم، الإسكندرية: قسم المحاسبة - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
- ١٠- عصيمي، احمد زكريا زكي، (٢٠١١)، إثر استخدام نظم تخطيط موارد المنشأة ال ERP على جودة عملية التقرير المالي بالتطبيق على منشآت الأعمال السعودية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثاني.
- ١١- نايف، عز الدين وعثمان محمد دواد (٢٠١٠) "اختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان على جودة المحافظ الائتمانية في البنوك الإسلامية الأردنية " المؤتمر العلمي السابع لجامعة فيلادلفيا الخاصة، عمان، الأردن.
- ١٢- هندي، منير إبراهيم (٢٠٠٦)، "إدارة المخاطر باستخدام: التوريق والمشتقات"، الجزء الأول: التوريق، الإسكندرية: منشأة المعارف

المراجع الأجنبية

- 1-Basel Committee: Principles for the Management of Credit Risk, Sep2000. www.bis.com
- 2-Chapman,S.&Kihn,L.A(2009), "Information Systems itegration,enabling conteral and performance" Accounting, Organisation and Society, vol. 34: 151–169.
- 3-Chenhall, R.H. (2003): “Management control systems design within organisational context: findings from contingency-based research and directions for the future”, Accounting, Organisation and Society, vol. 28: 127–168. <http://dx.doi.org/10.1108/18347641011023270>
- 4-Chenhall, R.H& Morris, D. (1986): “The impact of structure, environment, and interdependence on the perceived usefulness of management accounting systems”, *Accounting Review*, vol. 61, n. 1: 16–35
- 5-Dantes,G.,R.,&Hasibuan,Z.,A. (2011),” The Impact of Enterprise Resource Planning ERP System implementation on Organization:Case Study ERP Implementation in Indonesia "IBIMA Business Review 2., Vol.2011
- 6-Daoud,H.,Triki,M.,(2013)" Accounting Information Systems in an ERP Environment and Tunisian Firm Performance" ,*The International Journal of Digital Accounting Research*, vol., 13,
- 7-Dey,P.K.,el.al ,(2010.),"Managing enterprise resource planning projects",, *Business Process Management Journal*,Vol,16,No,2
- 8-Dillard,J.F,&Yuthas,k.,(2006) " Enterprise Resource Planning Systems and communicative action" *Critical Perspectives on Accounting* 17 ,pp 202-223.
- 9-Huang, Z. and Palvia , P.,(2001), "ERP Implementation Issues in Advanced and Developing Countries " , *Business Process Management Journal*, Vol. 7, No. 3, pp. 276 - 284.
- 10-Galani, D. el al. (2010): “The impact of ERP systems on accounting processes”, *World Academy of Science, Engineering and Technology*, vol. 66: 418–423. <http://dx.doi.org/10.1108/14637150410530280>
- 11-Guvence, C. (2005): “*Information systems success and expectations for information technology investment: case study*”, Memory to obtain the Master of Science, Information System Department, Middle East Technical University, www.etd.lib.metu.edu.tr/upload/12605995/index.pdf. Accessed 29/06/2006
- 12-Ifinedo, P. (2008) "Impacts of business vision, top management support, and external expertise on ERP success", *Business ProcessManagement Journal*, Vol. 14 Issue : 4, pp.551 - 568

- 13-ISMAIL, N.A. (2009): "Factors influencing AIS effectiveness among manufacturing SMES: evidence from Malaysia", *Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries*, vol. 38, n. 10: 1–19
- 14-Karimi,M., el al.,(2013) "The Impact of Enterprise Resource Planning Systems on Accounting Processes in the Fundamental Metals Industry in Iran", *International Research Journal of Finance and Economics*, Vol.103, No.2, pp:100-110
- 15-Kavanagh ,S. ,(2001), " Application Service Providers (ASPS): Can ASPs Bring ERP to the Masses? " , *Governance Finance Review* , Vol. 17 , No. 4 , p. 10
- 16- Kofman,J.(2004)"The Benefits of Basel II and the Path to Improved Financial Performance", January. www.moodyskmv.com
- 17-Madapusi,A., D’Souza,D., ,2012, " The influence of ERP system implementation on the operational performance of an organization", *International Journal of Information Management* ,Vol.32, NO. p: 24-34
- 18-Maditinos,D., el al., ,2012" Factors affecting ERP system implementation effectiveness",*Journal of Enterprise Information Management*, Vol.25,No.1,pp.60-78.
- 19- Maguire,S., el al,(2010) "ERP implementation in Omantel: a case study", *Industrial Management & Data Systems*, Vol. 110, No. 1, pp.78–92.
- 20-Markus ,M. el al., (2000) , " Enterprise Resource Planning: Multisite ERP Implementations " *Communication of the ACM*, Vol. 43, No.4 , pp pp. 42- 46.
- 21-Marooft,F.(2011),"The impact of enterprise systems on corporate performance ",*International Journal of Vocational and Technical Education*,Vol. 3,No.5, August,PP: 61-70.
- 22- Morris,J.,(2011),"The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) Systems on the Effectiveness of Internal Controls over Financial Reporting", *Journal OF Information Systems*, Vol. 25, No. 1,pp:129-157
- 23-Naranjo-Gil, D. (2004): "The role of sophisticated accounting system in strategy management", *International Journal of Digital Accounting Research*, vol. 4, n. 8: 125–144. http://dx.doi.org/10.4192/1577-8517-v4_5
- 24-Nicolaou A.I. & Bhattacharaya.S. K (2006) "Enterprise System and \

بيانات قائمة الاستقصاءاولا البيانات الشخصية

الاسم (اختياري)

المركز الوظيفي

قسم نظم المعلومات قسم ادارة الائتمان

قسم ادارة المخاطر المصرفية اخرى

ثانيا بيانات القائمة

١- نرجو من سيادتكم تحديد درجة موافقتكم على ان وجود نظام معلومات محاسبي متكامل مدعم بتكنولوجيا

موارد المشروع يساعد على تطبيق مقررات بازل III للعوامل التالية

م	العوامل التي تساعد البنوك على تطبيق مقررات بازل III نتيجة وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
١/١	الاستجابة السريعة لطلبات العملاء مما يحقق ميزة تنافسية للبنك					
٢/١	توفير معلومات دقيقة ماليه وغير مالية تمكن متخذي القرارات من استخدام الوسائل المتقدمة في التحليل					
٣/١	توفير المعلومات الجيدة التي تمكن الادارة من الرقابة الفعالة على اعمال البنك وفقا لمقررات III					
٤/١	توفير المعلومات في وقت قصير جدا مما يساعد تخفيض وقت انجاز الاعمال وتقليل وقت تأدية الخدمة					
٥/١	توفير المعلومات التي تساعد على التحديد الدقيق لكفاية رأس مال البنك طبقا لمقررات بازل III					
٦/١	توفير معلومات دقيقة تمكن من التحديد الدقيق لمقدار السيولة الملائمة طبقا لمقررات III					
٧/١	زيادة مرونة توليد المعلومات وبالتالي تحسين نوعية القرارات من حيث الوقت والسرعة					

٢- نرجو من سيادتكم تحديد درجة موافقتكم على ان وجود نظام معلومات محاسبي متكامل مبني على تكنولوجيا موارد المشروع يساعد على الحد من مخاطر الائتمان وبالتالي تحسين اداء البنك للعوامل التالية

م	العوامل الناتجة عن وجود نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١/٢	استناد تقديرات الائتمان الى معلومات ائتمانية عالية الجودة					
٢/٢	توفير معلومات تسمح لإدارة البنك بسرعة تحديد وتقييم مستوى الخطر الائتماني وخصوصا في مجال تركيز المحفظة الائتمانية					
٣/٢	سرعة تدفق المعلومات بين الادارات يمكن من سرعة اتخاذ القرار					
٤/٢	توفير المعلومات المالية وغير المالية عن عملاء البنك تمكن من التحديد الدقيق لمخاطر الائتمان وتكوين المخصصات بشكل دقيق لمواجهة الخسائر					
٥/٢	المهارات الفنية العاملين بقسم نظم المعلومات تمكنهم من توفير المعلومات الدقيقة لقسم الائتمان مما ينعكس على كفاءة القسم					

٣- نرجو من سيادتكم تحديد درجة الموافقة على ان تطبيق البنوك لنظام معلومات محاسبي متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي للبنك من خلال تحقيق العوامل التالية

م	العوامل التي تقود الى الاستقرار المالي نتجه نظام المعلومات المحاسبي مدعم بتكنولوجيا موارد المشروع	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١/٣	تحقيق كفاية رأس المال البنك وفقا لمقررات بازل III					
٢/٣	تحقيق الإفصاح المحاسبي والشفافية					
٣/٣	الرقابة الفعالة للبنوك المركزية					
٤/٣	تكوين مخصصات فنية كافية للحد من المخاطر الائتمانية					

٤- نرجو من سيادتكم تحديد درجة موافقتكم على ان نجاح نظام المعلومات في توفير المعلومات الملائمة التي تساعد ادارة المخاطر في الحد من مخاطر الائتمان يتوقف على دعم الإدارة العليا للنظام ممثل في الاتي

م	أنماط الدعم من قبل الإدارة العليا	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق على الاطلاق
١/٤	وجود دعم كاف من الادارة العليا لتطبيق نظام المعلومات بتوفير الأجهزة والمعدات اللازمة والبنية التحتية الملائمة					
٢/٤	تقوم الإدارة بتحفيز دائم للمستخدمين لنظام المعلومات وأشركهم في أي تعديلات تجرى على النظام					
٣/٤	وجود رقابة ومساءلة من قبل الإدارة في حالة زيادة المخاطر عن الحد المسموح مع معرفة معوقات التنفيذ والعمل على حلها					
٤/٤	هناك تدريب مستمر للمستخدمين على أحدث تكنولوجيا النظام من الشركات الموردة له					
٥/٤	هناك وضوح تام للأهداف العامة البنك والتخطيط السليم لها من قبل الإدارة العليا					

مصطلحات واردة بالقائمة

نظام المعلومات المحاسبي المدعم بتكنولوجيا موارد المشروع

يقصد به نظام معلومات متكامل يتضمن قاعدة بيانات واحدة تشمل جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة البنك بطريقة تسمح لكافة اقسام البنك اللجوء اليها لا تحاذ القرارات طبقا للمسئوليات المخولة لكل موظف ومسئول

مقررات بازل III

نظام تحوطي وضعته لجنة بازل يأخذ بعين الاعتبار تأثير المخاطر المصرفية على اداء البنوك حيث تهدف هذه المقررات التي تعتبر امتداد لبازل ١ وبازل ٢ الى تقوية وزيادة لراس مال البنوك لمواجهة المخاطر وزيادة السيولة عن طريق اصدار اذون خزانه وسندات حكومية قصيره الاجل والتقليل من توزيعات الارباح وزيادة المخصصات الفنية لمواجهة الخسائر مع المحافظة على عنصرى الإفصاح والشفافية